

ملفات عدالة العالقة في المحكمة والقرارات الصادرة مؤخرًا

2017 - 2016

المحكمة العليا ترفض إعادة النظر بقرار تهجير عتير-أم الحيران

وكان مركز عدالة قد طالب المحكمة بأن تُعيد البتَ بقرارها الصادر في أيار 2015 أمام هيئة قضائية موسّعة، وهو القرار الذي يقضي بتهجير القرية من أهلها. رفضت المحكمة إعادة النظر بذلك القرار، يعني عملياً المصادقة على بدء إجراءات إخلاء القرية وهدمها من أجل بناء بلدة يهودية ومرعى للمواشي فوق ركام القرية العربية. في قرارها رأت رئيسة المحكمة العليا أن هذه القضية "ليست غاية في الخصوصية ليتم البت بها مجددًا".

إلتماس للمحكمة العليا لتشريح جثمان الشهيد معتز عويسات

قدّم مركز عدالة ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان أمس الثلاثاء) 13.3.2016 (التماساً للمحكمة الإسرائيلية العليا باسم عائلة الشهيد المقدسي معتز عويسات، يطالبان فيه المحكمة بأن تُتيح لعائلة الشهيد إجراء عملية تشريح لجثمان ابنها الذي استشهد عن عمر يناهز 16 عامًا برصاص شرطة الاحتلال يوم 17.10.2015. منذ يوم مقتله، تحتجز شرطة الاحتلال جثمان الفتى رافضة إجراء عملية التشريح، كما ترفض أن تسلم العائلة الجثمان إلا في حال التزمت بدفنه فورًا، مما يحبط امكانية التشريح لدى طبيب شرعي خاص.

التماس للمحكمة العليا من أجل تحرير جثمان الشهيد الفتى معتز عويسات

باسم عائلة الشهيد الفتى معتز عويسات، قدّم مركز عدالة التماساً للمحكمة الإسرائيلية العليا ضد الشرطة الإسرائيلية التي تحتجز منذ ستة شهور جثمان الشهيد المقدسي البالغ 16 عامًا، والذي استشهد برصاص شرطة الاحتلال بتاريخ 17.10.2015. ويطلب الإلتماس بتسليم جثمان عويسات فورًا وتمكين العائلة من إجراء مراسيم دفنه.

التماس للمحكمة العليا ضد قانون قطع المخصصات الاجتماعية عن عائلات الأسرى الأطفال

قدّم مركز عدالة، مركز الدفاع عن الفرد، مؤسسة الضمير والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في فلسطين اليوم الخميس، 21.4.2016، التماساً للمحكمة الإسرائيلية العليا يطالب فيه بإلغاء التعديل الذي سنّه البرلمان الإسرائيلي لقانون العقوبات، وهو تعديل يمنع المخصصات الاجتماعية (مخصصات الأطفال، مخصصات ضمان الدخل ومخصصات النفقة) عن العائلات الفلسطينية التي تم سجن أبنائها القاصرين بتهم تعرفها إسرائيل "أمنية" و"على خلفية قومية".

عدالة يُلتمس لتوفير أطر تعليم للطفولة المبكرة في قرية السرة غير المعترف بها

في الوقت الذي يحظى فيه الأطفال في جميع أنحاء البلاد بأطر تعليمية ملائمة للطفولة المبكرة، يضطر الأطفال في قرية السرة غير المعترف بها، ومنها عشرات القرى البدوية في النقب، إلى المكوث في بيوتهم من دون أي إطار تعليمي. يوم الاثنين، 2.5.2016، قدّم مركز عدالة التماساً لمحكمة الشؤون الإدارية في بنر السبع يطالب فيه بإجبار وزارة المعارف والمجلس الإقليمي "القسوم" على توفير أطر تعليمية لأطفال قرية السرة وذلك من خلال إقامة روضة أطفال في القرية أو توفير السفريات لرياض الأطفال في بلدة الكسيفة التي تبعد عن السرة مسافة 12 كيلومترًا.

مركز عدالة يلتمس للمحكمة العليا مطالباً باستثناء المواطنين العرب من تطبيق قانون اللحوم

قدّم مركز عدالة يوم الأربعاء 18.5.2016، التماساً للمحكمة الإسرائيلية العليا يطالب فيه وزارة الاقتصاد باستثناء المواطنين العرب من سريان قانون اللحوم. بحسب قانون اللحوم المعمول به في إسرائيل، يُشترط استيراد اللحوم بشهادة من قبل "الحاخامية الرئيسية" في البلاد تؤكد أنها محللة بموجب الشريعة اليهودية ("كاشير")، وهو ما اعتبره التماس عدالة إكراهاً دينياً يُفرض على المواطنين العرب. وكان مركز عدالة قد قدّم الالتماس باسم شركة "أحمد فندي م.ض" ومستهلكين عرب.

بأعقاب التماس "عدالة": الكشف عن إجراءات إطلاق النار في الشرطة الإسرائيلية؛ الإجراءات الجديدة تسمح بإطلاق النار بوسائل فتاكة باتجاه راشقي الحجارة والمفرقات

في أعقاب التماس مركز "عدالة"، كشفت الشرطة الإسرائيلية أجزاء أساسية من إجراءات إطلاق النار المحتملة. وقد تم تحديث هذه الإجراءات في الشرطة في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي على خلفية الأحداث في شرقي القدس، ولكنها ظلت سرية، ورفضت الشرطة تسليمها لمركز "عدالة" حتى اليوم. وهذه الإجراءات الجديدة، والتي تمت المصادقة عليها من قبل المستشار القضائي للحكومة، تسمح لأفراد الشرطة، كخيار أول وقبل استخدام وسائل أقل فتكاً، بإطلاق النيران الحية والفتاكة باتجاه راشقي الحجارة والزجاجات الحارقة ومطلقى المفرقات النارية.

استئناف ضد إغلاق ملف التحقيق في إعدام الفتى مصطفى خطيب

قدّم مركز عدالة والضمير استئنافاً لوحة التحقيق مع رجال الشرطة ("ماحاش") ضد قرارها إغلاق ملف التحقيق في ملايسات استشهاد الفتى المقدسي مصطفى خطيب (17 عاماً) برصاص حرس الحدود في شهر تشرين أول/أكتوبر 2015، في منطقة باب الاسباط في القدس. وكانت الشرطة الإسرائيلية قد ادّعت أنها أطلقت النار باتجاه الفتى اثر محاولته طعن أحد رجالها. هذا وقدّم مركز عدالة الاستئناف باسم عادل خطيب، والد الشهيد، مطالباً بإعادة فتح ملف التحقيق بعد أن أعلنت "ماحاش" عن إغلاقه "لعدم وجود أساس من الحقائق التي تدل على ارتكاب مخالفة جنائية من قبل رجال الشرطة."

استئناف على قرار وحدة التحقيقات مع أفراد الشرطة إغلاق ملف التحقيق في مقتل أحمد أبو

شعبان

قدّم مركز "عدالة"، بالشراكة مع مؤسسة الضمير، بتاريخ 2016/07/27، استئنافاً باسم والدي المرحوم أحمد أبو شعبان، ضد قرار وحدة التحقيقات مع أفراد الشرطة (ماحاش) إغلاق ملف التحقيق في ظروف مقتل ابنهما بذريعة عدم وجود مخالفة. وكان أحمد أبو شعبان قد أطلقت عليه النار من قبل قوات الشرطة، أثناء موته في منطقة المحطة المركزية في القدس، يوم الأربعاء الموافق 2015/10/14. وبحسب تقارير الشرطة، التي تنفيها عائلة المرحوم، فإنه تعرّض لإطلاق النار بعد أن اشتبه به بأنه طعن امرأة بالقرب من المكان. ويظهر شريط فيديو يوثق عملية قتل أبو شعبان وقد أطلقت عليه النار بعد أن طرح أرضاً، بدون أن يشكل أي خطر على أحد، حيث وقف شرطي بالقرب منه، وأطلق عليه النار عدة مرات مما أدى الى وفاته.

رؤساء السلطات المحليّة ومنظمات حقوقية يلتمسون للعليا من أجل إلغاء تمثيل "الصندوق القومي

اليهودي" في دائرة أراضي إسرائيل

قدّم كل من اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحليّة العربية، مركز عدالة، جمعية حقوق المواطن، المركز العربي للتخطيط البديل و"بمكوم- مخطّطون لأجل حقوق الإنسان"، التماساً للمحكمة العليا يوم الخميس، 18.8.2016، يطالبون فيه بإلغاء بند في "قانون دائرة أراضي إسرائيل"، وهو البند الذي يُلزم بوجود 6 ممثلين عن "الصندوق القومي اليهودي" ضمن 14 عضواً في مجلس دائرة أراضي إسرائيل. وجاء في التماس المؤسسات أن تمثيل "الصندوق القومي اليهودي" في دائرة أراضي إسرائيل غير قانوني، وأن تحصيله بنسبة 43 بالمائة من مقاعد المجلس، "يحوّل الصندوق القومي اليهودي، الذي يجاهر في تمييزه لصالح اليهود ويرى بأنه يخدم مصالحهم بشكلٍ حصري، إلى شريكٍ كاملٍ وحاسمٍ في عملية اتخاذ القرار في هيئة حكومية مؤتمنة على إدارة موارد الأراضي العامّة في الدولة، وتحديد السياسات القطرية في إدارة وتطوير هذه الأراضي".

التماس للمحكمة العليا ضد المس بحقوق العمال الفلسطينيين والأجانب

التمست الجمعيات الحقوقية "مركز عدالة" و"جمعية حقوق المواطن"، و"عنوان العامل" للمحكمة العليا ضد التعديل الذي اقترته وزيرة القضاء، بموجبه يجبر العمال الفلسطينيين والأجانب على وضع ضمانات لتغطية مصاريف الطرف الثاني، كشرط لتقديم شكوى من قبلهم ضد مشغليهم في محاكم العمل. هذا التغيير يشكل مساً خطيراً بحقوق العمال الفلسطينيين من المناطق المحتلة وطالبي اللجوء ومهاجري العمل الذين يعملون في إسرائيل، والذين يعتبرون الحلقة الأضعف بين طبقة العمال في البلاد وفي المناطق المحتلة. قدم الالتماس المحامية سوسن زهر من مركز عدالة، ميخال تغار من عنوان العامل والمحاميان عوديد فيلر وروني بيلي من جمعية حقوق المواطن.

استئناف ضد قرار الجيش الإسرائيلي القاضي بعدم التحقيق في قتل مدنيين قرب مدرسة تابعة لوكالة أونروا في قطاع غزة عام 2014

قام عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، ومركز الميزان لحقوق الإنسان بتقديم استئناف للمستشار القضائي للحكومة بتاريخ 25 أكتوبر 2016 ضد قرار المدعي العام العسكري القاضي بعدم فتح تحقيق في قضية قتل الجيش الإسرائيلي مدنيين عزّل قرب مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) في مدينة رفح في صيف عام 2014 خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الذي أطلقت عليه إسرائيل "عملية الجرف الصامد".

طلب للمحكمة المركزية في حيفا لالغاء صلاحية وزير الداخلية "الانتقائية" لسحب المواطنة

قدم مركز عدالة وجمعية حقوق المواطن، طلباً للمحكمة المركزية في حيفا، لإبطال بند في "قانون المواطنة" الذي عدل في سنة 2008 ويفوض المحكمة بالموافقة على طلبات وزير الداخلية بسحب مواطنة أي مواطن إسرائيلي بادعاء لخرق الولاء لدولة إسرائيل وذلك لضلوعه في أي "مخالفة أمنية". كذلك طالب مركز عدالة وجمعية حقوق المواطن برفض طلب وزير الداخلية، ارييه درعي، سحب مواطنة علاء زيود، الذي تمت ادانته بتهمة "محاولة القتل" في منطقة "جان شموئيل"، وقد حكمت المحكمة على زيود بالسجن لمدة 25 عاماً.

التماس لتسليم جثة المرحوم يعقوب أبو القيعان

قدم مركز "عدالة" ومؤسسة الميزان، باسم زوجة الشهيد يعقوب أبو القيعان وعضو الكنيست طلب أبو عرار، اليوم الجمعة، الموافق 2017/01/20، التماساً إلى المحكمة العليا، يطالب الشرطة الإسرائيلية بتسليم جثة أبو القيعان إلى عائلته لدفنها، وذلك بشكل فوري ودون أي قيد أو شرط.

بأعقاب إلتماس مركز عدالة: المحكمة العليا تصدر أمراً مشروطاً ضد قانون قطع المخصصات الاجتماعية عن عائلات الأسرى الأطفال الفلسطينيين

أصدرت المحكمة العليا بأعقاب إلتماس مركز "عدالة"، مركز "الدفاع عن الفرد"، مؤسسة "الضمير" والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، أمراً مشروطاً ضد تعديل قانون العقوبات، والذي يمنع المخصصات الرفاه الاجتماعي (مخصصات الأطفال، مخصصات ضمان الدخل ومخصصات النفقة) عن العائلات الفلسطينية التي تم سجن أبنائها القاصرين بتهمة القاء الحجارة ومخالفات تعرفها إسرائيل "أمنية" و"على خلفية قومية". وقد نظرت المحكمة العليا بالالتماس أمام هيئة قضائية تكوّنت من ثلاثة قضاة: نائب الرئيسة لقاضي البياكيم روبنشتين، القاضي عوزي فوجلين والقاضية عنات بارون.

التماس للعليا ضد تحويل صلاحيات دستورية لوحدة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية

قدم مركز عدالة وجمعية حقوق المواطن التماساً للمحكمة العليا ضد تعديل القانون الذي يخول الحكومة منح "وحدة الاستيطان" في المنظمة الصهيونية العالمية صلاحيات واسعة في مجالي الأراضي والاسكان .

عدالة يلتمس لإنشاء محطات حافلات منظمة وأمنة لنقل الطلاب في قرى النقب

قدم مركز عدالة يوم 25.1.2017 التماساً لمحكمة الشؤون الإدارية في بئر السبع يطالب فيه بإجبار المجلسين الإقليميين "واحة الصحراء" و"القسوم" ووزارة التربية والتعليم، إنشاء محطات منظمة وأمنة لوقوف الحافلات التي تنقل الطلبة. وقد قدم مركز عدالة الالتماس باسم أهالي الطلاب في القرى أبو تلول، أبو قرينات، الزرنوق، وادي النعم، ام بطين وكحلة في النقب. كما وطالب مركز عدالة في التماسه ان يتم العمل على كافة التقصيرات بالمتطلبات الوقائية لحماية الطلاب مثل عدم وجود حواجز واقية، عدم وجود لافتات إرشادية، انعدام وجود ممر مشاة وغيرها.

17 مجلساً محلياً فلسطينياً يلتمسون للمحكمة العليا ضدّ "قانون التسوية"

التمس 17 مجلساً محلياً فلسطينياً (15 مجلساً قروياً وبلديتين) وثلاث منظمات حقوق إنسان فلسطينية (مركز عدالة ومركز القدس للمساعدة القانونية ومركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة) إلى المحكمة الإسرائيلية العليا اليوم الأربعاء، 2017/2/8، مطالبين بإلغاء "قانون التسوية" (قانون تسوية الاستيطان في يهودا والسامرة، 2017)، باعتباره مناقض للقانون الدولي الإنساني ولكونه غير دستوري. قدم الالتماس كل من مركز عدالة ومركز القدس لحقوق الإنسان والمساعدة القانونية ومركز الميزان لحقوق الإنسان - غزة.